

الاقتصادية المصدر :

التاريخ : 23-09-2006 العدد : 4730

الصفحات : 39 المسلسل : 141

ملف صحفي



اليوم الوطني 76

المصدر : الاقتصادية

العدد : 4730

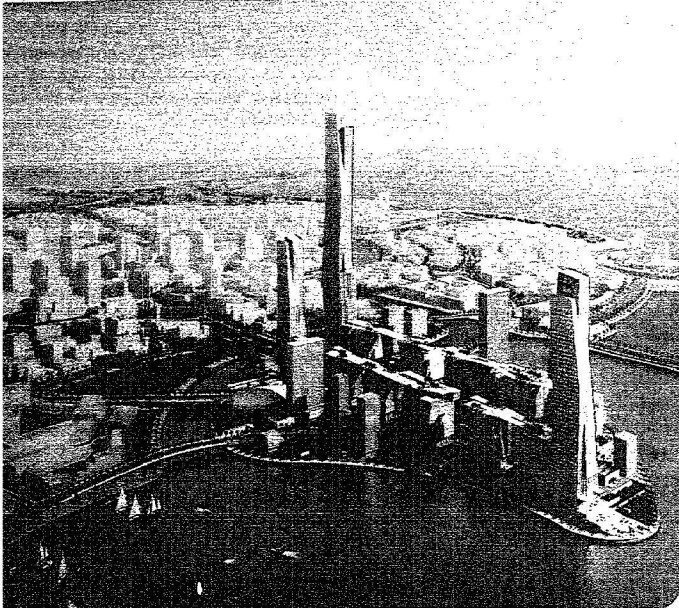
التاريخ : 23-09-2006

المسلسل : 141

الصفحات : 39

رصد للقرارات الاقتصادية في عام واحد

عام المواطن السعودي: زيادة الرواتب وخفض الوقود ودعم الضمان الاجتماعي



العمارة الاقتصادية العملاقة التي يجري تنفيذها في الرياض



الملك ولي عهد لدى اطلاق أحد المشاريع الاقتصادية.

المصدر :

الاقتصادية

التاريخ :

23-09-2006

الصفحات :

39

العدد : 4730

المسلسل : 141

شهدت المملكة عقب تولي خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز، قرارات صبت في

صالح المواطن من أجل الرقي بحياته كضرد ورفع

المستوى المعيشي له، وذلك بعد الإصلاح الاقتصادي

الذي تعيشه المملكة. وحققت المملكة نجاحاً كبيراً

في مجال بناء القاعدة الاقتصادية وتنويعها

لتخفيف الاعتماد على البترول، وذلك من خلال

تعزيز قدراتها الإنتاجية في القطاعات الأخرى، فقد

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر

من أربع مرات وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره 6 في

المائة.

كما ارتفعت نسبة إسهامات القطاعات غير النفطية

في عهد خادم الحرمين الشريفين إلى الناتج المحلي

الإجمالي من 53 إلى 76 في المائة، فيما زادت نسبة

إسهام الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات

الحكومية من 16 إلى 22 في المائة.

زيادة مرتبات موظفي
الدولة 15 %

واستهل خادم الحرمين
الشريفين قراراته التاريخية
بأمر يتعلق بالمواطن حيث أعلن
يوم 22 من شهر آب (أغسطس)
2005 الماضي المكرمة الملكية
التي تهدف إلى تحسين المستوى
المعيشي للمواطنين ودعم
مسيرة الاقتصاد الوطني وهي
زيادة رواتب موظفي الدولة 15 في
المائة وصرح راتب شهر
لموظفي المرتبة الخامسة
ورئيس رقباء فما دون.

كما بدأ خادم الحرمين
الشريفين في النظرة المستقبلية
حيث تم تخصيص ما يتبقى من
فائض الميزانية للسنة المالية
لعام 1425، 1426 هـ من أجل تسديد
جزء من الدين العام، مؤكداً أن
جميع تلك القرارات التي تتلمس
احتياجات المواطن سيبدأ
تفعيلها من مطلع شهر رمضان
لعام 1426 هـ.

مصرف الإنماء يطرح
مليون سهم للمواطنين

وضمن اهتمام الملك عبد الله
بن عبد العزيز الذي لا يزال
يحرص على رفع دخل المواطن
السعودي بمختلف الطرق، حيث
جاءت موافقته على تأسيس
(مصرف الإنماء) في يوم
الثلاثاء 28 صفر 1427 هـ الموافق
28 آذار (مارس) الماضي.

جاءت موافقة خادم الحرمين
الشريفين على تأسيس (مصرف
الإنماء) لتبذول الأعمال
المصرفية والاستثمارية وفق
نظام مراقبة البنوك والأنظمة
المعمول بها في المملكة
برأسمال مقداره 15 مليار ريال.
ليأتي في إطار إيجاد خدمات
بنكية متخصصة ومتطورة
ومتنوعة.

ورغبة من خادم الحرمين

الشريفين الملك عبد الله في
إعطاء الفرصة للمواطنين
لتملك النسبة الكبرى في
رأسمال المصرف، فقد وجه،
حفظه الله، باكتفاء كل من
صندوق الاستثمارات العامة
والمؤسسة العامة للتقاعد
والمؤسسة العامة للتأمينات
الاجتماعية بحصص متساوية
في 30 في المائة من رأسماله
وطرح النسبة المتبقية البالغة 70
في المائة للاكتتاب العام
للمواطنين. وجاء تأسيس
المصرف إلى وجود طلب كبير
على بعض الخدمات البنكية
المتخصصة كالتمشيرة
والمرابحة والإجارة والتي
تتطلب تعزيز الأدوات المصرفية
والاستثمارية المتاحة بما
يتواءم مع مكانة الاقتصاد

مركز مالي في الرياض و3 مدن اقتصادية في رابع وحائل والمدينة المنورة

السعودي المتقدم تجارياً وصناعياً وخدمياً، كما ستم تجزئة الأسهم إلى 10 ريالات، مما يعني أن الأسهم التي ستطرح للمواطنين تبلغ 1050 مليون سهم بقيمة 10 ريالات للسهم الواحد.

تخصيص الإسكان لشعبي الفقراء

ولم يكتف خادم الحرمين الشريفين بهذا القدر من العمل الدؤوب الذي يصب في صالح الشعب السعودي، حيث صدرت موافقة الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم الأحد الرابع من شهر ربيع الثاني من عام الجاري على خطة وزارة الشؤون الاجتماعية للإسكان الشعبي التي ترمي إلى إنشاء 16 ألف وحدة سكنية في مناطق الريف، بمبلغ 2.4 مليار ريال للعام الحالي كمرحلة أولى، فيما تستهدف الخطة كاملة بناء 64 ألف وحدة سكنية خلال الأعوام الأربعة المقبلة بتكلفة تصل إلى عشرة مليارات ريال.

كما ستبدا وزارة الشؤون الاجتماعية في المناطق التي تتوافر فيها أراض جاهزة ومكتملة الخدمات الضرورية لإقامة هذه المشاريع، حيث إن هناك تسيقاً قائماً من أجل هذا الأمر بواسطة فريق فني برئاسة وكيل الوزارة المساعد للإسكان الشعبي ومجموعة من المشيدين، وممثل الوزارة في مجلس كل منطقة، مدير عام الضمان الاجتماعي في كل منطقة. لدراسة هذا الأمر على الواقع العملي.

تخفيض أسعار الوقود لتخفيف أعباء المعيشة

ودوت صرخات الفرح في جميع أرجاء الوطن في المملكة في

نهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي، وذلك بعد أن اصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمراً ملكياً يقضي بخفض سعر البنزين بنسبة 30 في المائة في خطوة للتخفيف من الأعباء المعيشية على السعوديين وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

ودوان في البيان الصادر عن النويان الملكي السعودي الذي طالعه جميع الشعب اليوم الأحد 30 من شهر نيسان (أبريل) 2006، بتعديل سعر لتر البنزين للمستهلك ليكون 60 هللة للتر الواحد بدلاً من 90 هللة للتر حتى نهاية العام الحالي. كما يعدل سعر لتر البنزين أوكتين 91 للمستهلك ليكون 60 هللة للتر الواحد بدلاً من 82 هللة للتر. ويعدل سعر لتر البنزين أوكتين 95 للمستهلك ليكون 75 هللة للتر الواحد بدلاً من 90 هللة للتر وهللتين للتر وذلك قبل نهاية العام الحالي بنحو الشهر.

كما يخفض الرسم المقرر على لتر الديزل بحيث يكون سعر اللتر للمستهلك 25 هللة بدلاً من 37 هللة. وقال البيان إنه سيبدأ العمل في الأمر الملكي ابتداء من مطلع شهر أيار (مايو) الماضي.

مركز مالي في الرياض

وبعد تسعة أيام وتحديدا في يوم الثلاثاء 9 أيار (مايو) الماضي أعلن خادم الحرمين الشريفين عن إنشاء مركز مالي لأكبر اقتصاد في الشرق الأوسط والثالث والعشرين من حيث الحجم عالمياً، في مدينة الرياض حيث سيضم جميع المؤسسات المالية العاملة في القطاع المالي.

وأطلق على المركز اسم "مركز

الملك عبد الله المالي" الذي سيكون المركز الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الحجم والتنظيم، ومن حيث المواصفات التقنية، ليضاهي أكبر المراكز العالمية المماثلة.

ويُعبر العزم على بناء مركز الملك عبد الله المالي أحد أهم المراكز المالية المتكاملة في العالم بمواصفات القرن الحادي والعشرين عن الرغبة في إكمال الخطوات التي تقوم بها المملكة أخيراً، ضمن برنامجها المتكامل والمخطط له بعناية لتحديد قطاعها المالي. وتحتل هذا المشروع الضخم خطوات سابقة أخرى تضم "تداول" الذي يُعد من أكثر أسواق التداول الإلكترونية تطوراً في العالم، "هيئة السوق المالية" التي أدخلت تنظيمات ذات مواصفات عالمية للسوق المالية، مجموعة إصلاحات أخرى، مثل: الترخيص لبيوتك، وشركات تأمين واستثمار دولية.

سيقام المركز في شمال الرياض بمساحة إجمالية تبلغ 1,6 ملايين متر مربع، ويمكن مقارنته بمركز (كناري وورف) في لندن الذي تبلغ مساحته 345 ألف متر مربع. وسيتم إنجاز المشروع على عدة مراحل متتالية يؤول بانتهاءها أن تعزز المملكة - عاصمة العالم النشطة - من موقعها كعاصمة مالية للشرق الأوسط.

كما سيتم الانتهاء من وضع الخطة الرئيسية لمشروع "مركز الملك عبد الله المالي" في نهاية هذا العام، وسيتم البدء في أعمال بنائه بحلول عام 2007، ويتوقع أن يصبح قائماً المشروع نوفمبر هـرضاً وظيفية كبيرة في المجالات المالية ومجالات الإنشاء خلال السنوات الثلاث

القادمة التي ستستغرقها تلك الأعمال.

الجديد بالذكر أن "مركز الملك عبد الله المالي" سيتم تصميمه وفق أحدث المعايير العالمية، ليكون مركزاً ذا اكتفاء ذاتي، ومؤهلاً لتسهيل ممارسة الأعمال المالية والاستثمار في المملكة. وعبرت بودك عامية كبرى، وشركات استثمار، ومؤسسات مهنية وخدمية، عاملة حالياً في المملكة عن نيتها للانتقال للحج، للمساهمة بشكل فعال في تنويع نشاطات أحد أكبر اقتصادات العالم المعتمدة على النفط.

من جانب آخر، سيضم "مركز الملك عبد الله المالي" المقر الرئيسي "هيئة السوق المالية"، ومقر السوق المالية السعودية "تداول"، ومقر العديد من المؤسسات المالية الأخرى وما يرتبط بها من شركات خدمات، كمكاتب المحاسبة، والمرامجة القانونية، والمحاماة، ومؤسسات التقييم، والمؤسسات الاستشارية والمالية، وشركات تقنية المعلومات.

إنشاء 4 مدن اقتصادية باستثمار 165 مليار ريال

وأطلقت المملكة عدداً من المدن الاقتصادية التي من شأنها أن تحفز وتقوي الاقتصاد السعودي من خلال رفع أعداد المصانع والصناعات في المملكة، إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة، وطرح تلك في سوق الأوراق المالية.

وستكون الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المشرفة على المدن الاقتصادية المتكاملة وستشرف على الإنشاءات وتطوير البنية التحتية وتقديم من خلال مراكز الخدمة الشاملة جميع

**إعفاء متعثرى السداد
تستدوق العقاري 10%**

ومن جهة أخرى، امتدت اليد الحنوننة لخادم الحرمين الشريفين إلى المتعثرين في سداد الصندوق العقاري، حيث أعلن موافقته في يوم السبت الثاني من شهر أيلول (سبتمبر) الجاري على منح مقترضى صندوق التنمية العقارية المتأخرين عن السداد إعفاء قدره 10 في المائة من إجمالي الأقساط في حال تم سدادها كاملة من قبل المقترض خلال المددة التي حددت ابتداءً من 1427/8/15 حتى 1428/8/15 هـ، وتأتي هذه المكرمة امتداداً لما عهدته المواطنين من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين من اهتمام ورعاية تبنى بمصالحهم وتحقيق رفاهيتهم، وكان صندوق التنمية العقاري أعلن خلال شهر شباط (فبراير) من العام الجاري قد وافق على قبول نقل طلبات القروض التي صدرت الموافقة على تمويلها إلى قفل سكنية مكتملة.

في مشاريع وبرامج جديدة عن طريق وكالتها لشؤون الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي وهي الآن قيد الدراسة لتحديد آلية تنفيذها واطلاقها.

ومن أهم مميزات النظام الجديد للضمان الاجتماعي أنه يجيز استمرار الصرف لمن تجاوز سن 18 من أبناء المستفيدين وبناتهم إذا كانوا يواصلون تعليمهم ولم يلتحق أحد منهم بعمل حتى بلوغه 26 من العمر أو تخرجه -أيهما أقرب-، أما البنات فيستمر الصرف لهن حتى زواجهن أو التحاقهن بوظيفة.

كما أن النظام الجديد للضمان الاجتماعي يضيف المرأة غير السعودية المتزوجة من سعودي في المعاش المخصص له إذا ثبت استحقاقه، وإذا توفي شملت زوجته غير السعودية بوصفها أرملة، إضافة إلى أنه يشمل فئات أخرى كالأرملة السعودية من زوج أجنبي والمعوقين والأرامل ذوات الأيتام الذين لديهم بطاقات تنقل.

يسار إلى أن البرامج والمشاريع المزمع تنفيذها التي ستسهم في تخفيف الأعباء عن كاهل الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي تتمثل في برنامج الحقبة والزي المدرسي، برنامج توفير الأدوية للأمراض المزمنة، برنامج دعم فواتير الخدمات، برنامج الأغذية مسيقة الدفع، برنامج ترميم المساكن، إضافة إلى أن هذه البرامج ستضاف إلى المشاريع والبرامج القائمة حالياً والمتمثلة في برنامج فرش مساكن المستفيدين وتأقيتها، وبرنامج مشاريع الأسر المنتجة، وبرنامج الصرف الآلي للمعاشات والمساعداات الضمانية.

الخدمات التي يطلبها المستفيدون من هذه المدن الاقتصادية.

وستضع المدن الاقتصادية الجديدة الثلاث استثمارات جديدة يمكن أن تصل أكثر من 155 مليار، حيث إن مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ يفوق الاستثمارات فيها 100 مليار، أما مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في العزيرين فإنها تبلغ الاستثمارات فيها نحو الـ 30 مليار، فيما يتوقع أن يصل حجم الاستثمار في مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة نحو 25 مليار ريال.

وستكون كل مدينة من هذه المدن تركز على شرائح معينة وقطاعات اقتصادية محددة استهدفها الهيئة العامة للاستثمار في إستراتيجيتها التي أعلنتها في نهاية 2004، وستضم إلى هذه المدن الاقتصادية مدينة أم القرى الاقتصادية التي تم الرفع بطلب إنشائها لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز برأس مال يصل إلى عشرة مليارات ريال وتوفر ما لا يقل عن 15 ألف فرصة وظيفية، وبهذا يصبح إجمالي الاستثمارات في المدن الاقتصادية الأربع أكثر من 165 مليار ريال.

**سلم جديد للضمان يتيح
صرف الشباب والفتاة حتى
الوظيفة أو الزواج**

ولم تقتصر الإنجازات الخيرية في عهد الملك عبد الله على الأعمال الاقتصادية بل امتد إلى مستحقي الضمان الاجتماعي، حيث أعلن عبد المحسن العكاس وزير الشؤون الاجتماعية في منتصف شهر شعبان من العام الجاري، أن الوزارة تزمع البدء

المصدر : الاقتصادية

التاريخ : 23-09-2006 العدد : 4730

الصفحات : 39 المسلسل : 141

